

## أوغندا تقلل من استبعادها من اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة



### نيروبي - أ ف ب

اعتبر الرئيس أوغندي يويري موسيفيني، الأحد، أن الحكومة الأمريكية بالغت في تقدير قيمتها بالنسبة إلى بلاده، بعد قرارها استبعاد الدولة الواقعة في شرق إفريقيا من اتفاقية تجارية على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان. وأعلنت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، أنها قررت استبعاد أوغندا وجمهورية إفريقيا الوسطى والغابون والنيجر من قانون النمو والفرص في إفريقيا «أغوا» اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2024. ويتيح القانون للدول الإفريقية في جنوب الصحراء التي تستوفي المعايير الديمقراطية إدخال بضائعها من دون رسوم جمركية إلى أكبر اقتصاد في العالم، لكن هذه المعايير يعاد تقييمها سنوياً. وفي رسالة إلى الكونغرس، قال الرئيس الأمريكي جو بايدن، إن «حكومتنا جمهورية إفريقيا الوسطى وأوغندا ارتكبتا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً». وواجهت أوغندا أيضاً انتقادات من جماعات حقوقية والأمم المتحدة وقوى غربية بسبب قانون صارم لمكافحة المثلية جرى إقراره في أيار/مايو. لكن الرئيس موسيفيني خاطب الأوغنديين بلهجة تحدّ، الأحد، طالباً منهم عدم المبالغة في القلق حيال الإجراءات

الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية بشطب أوغندا من لائحة أغوا. وأضاف على منصة «إكس»: «بعض هؤلاء الفاعلين في العالم الغربي يببالغون في تقدير أنفسهم ويقللون من شأن المناضلين من أجل الحرية في إفريقيا».

وأكد قدرة بلاده على تحقيق أهداف النمو والتحول، حتى لو لم تدعمنا بعض الجهات الفاعلة. وكان مساعد الرئيس وصهره أودريك روابووغو، أبدى في وقت سابق انفتاح كمبالا على مناقشة القضية مع الولايات المتحدة، محذراً من أن القرار سيضر بالمزارعين الأوغنديين وأصحاب الأعمال الصغيرة.

وقال روابووغو في بيان صدر، الأربعاء: «رغم أن التجارة الأوغندية من خلال أغوا ضعيفة، فإن نمو صادراتنا إلى الولايات المتحدة وشركاء آخرين يعد ركيزة مهمة للدفع قدماً باستراتيجيتنا الاقتصادية».

وكان بايدن، دعا أوغندا إلى الإلغاء الفوري لقانون مناهض للمثليين يفرض عليهم أحكاماً بالسجن مدى الحياة والإعدام، مهدداً بقطع المساعدات والاستثمارات عنها.

وأعلن البنك الدولي في آب/أغسطس الماضي، تعليق القروض الجديدة لأوغندا، كما حذرت الخارجية الأمريكية الشهر الماضي من مخاطر ممارسة الأنشطة التجارية في هذا البلد الإفريقي.

واتهم موسيفيني البنك الدولي باستخدام الأموال بهدف «إكراه» حكومته على إسقاط التشريع المثير للجدل.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.